تقرير الحالة الثقافية

في المملكة العربية السعودية 2019م : ملامح وإحصائيات

"الملخص التنفيذي"

كلمة سمو الوزير

تعيش الثقافة السعودية أزهى أوقاتها، لما تحظى به من اهتمام كبير من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع – حفظهما الله، اهتمام عزز من فاعلية المؤسسات الثقافية ومكن المبدعين وخلق البيئات الداعمة، ليأتي متوجاً لمسيرتنا الثقافية الطويلة والعريقة.

وفيما تعيش بلادنا الغالية نهضة تنموية وتطوير وإصلاحات على كافة الأصعدة، كانت الثقافة بجميع قطاعاتها جزءً من ذلك الزخم، ما يجعل حالة الثقافة السعودية ما بعد إطلاق رؤية 2030 ليست كقبله، كونها عززت من الثقافة بوصفها «من مقومات جودة الحياة».

مررنا خلال العام الماضي (2019) بالكثير من الإنجازات، التي شاركنا إياها المثقفون والمبدعون في كافة القطاعات الثقافية الـ16، والذين اعتبرناهم منذ اليوم الأول من عمر الوزارة «شركاءً استراتيجيين لنا»، وأضحى للقطاعات الثقافية 11 هيئة جديدة لتختصر الزمن وتتولى إدارة القطاعات الثقافية بمرونة واستقلالية، كما ذهبنا في تنفيذ العديد من المبادرات الثقافية، وأمامنا الكثير لتحقيقه، فالآمال كبيرة وكذلك الطموحات.

واليوم نضع بين أيديكم، «تقرير الحالة الثقافية في المملكة العربية السعودية 2019م: ملامح وإحصائيات»، لنوثق حصادنا في العام الماضي، من قرارات ممكنة ومبادرات والإنجازات ورصد الاتجاهات الإبداعية والفنية والأنماط الجديدة وحالة الإنتاج الثقافي ومعدلات المشاركة

المجتمعية وغيرها من الجوانب، إيماناً منا بأهمية توثيق هذه المرحلة الذهبية للثقافة، وضرورة الشفافية في مسيرة وزارتكم.

وإلى مزيد من الإنجازات والإبداع

بدر بن عبدالله بن فرحان آل سعود
وزير الثقافة

وزارة الثقافة
Ministry of Culture

المقدمة

- مقدمة تقرير الحالة الثقافية في المملكة العربية السعودية 2019م: ملامح وإحصائيات

مقدمة تقرير الحالة الثقافية في المملكة العربية السعودية 2019م: ملامح وإحصائيات

تعد اللحظة الثقافية التي تعيشها المملكة اليوم جزءا من مسيرة تاريخية طويلة من التحولات التي مر بها المجتمع السعودي، وهي تقف شاهدة على الثراء والتنوع الذي أسهم في صناعته آلاف المبدعين والمثقفين، وتنهل الذاكرة الثقافية من العديد من الكتابات التي تركها المؤرخون والكتاب السعوديون الذين سلطوا الضوء على جوانب عديدة من هذا التاريخ، إلا أنه ما زال أمام مسيرة التدوين شوط طويل لتقطعه، فالعديد من مجالات الثقافة مازالت في انتظار المزيد من العمل التوثيقي الذي يعد في حد ذاته جزءاً من العمل الإبداعي وعاملاً في تنمية قيمته، لا سيّما المحاولات المنهجية التي تفتقر إليها وإلى تراكمها العديد من هذه المجالات في المملكة العربية السعودية.

واليوم ومع انتعاش نشاط المؤسسات الثقافية بعد تعزيز رؤية المملكة العربية السعودية 2030 للثقافة بوصفها مرتكزاً للهوية وأحد مقومات جودة حياة المجتمع السعودي ورافداً مهماً من روافد الاقتصاد؛ استجدت عدة عوامل غيّرت من بيئة المنظومة الثقافية المحلية، ومن ديناميكية تفاعل مؤسسات القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة والأفراد الفاعلين في المجال، وكذلك عموم أفراد المجتمع من مواطنين ومقيمين. فقد أولت أولى ركائز رؤية المملكة 2030 الثلاثة اهتماماً بالثقافة، حيث وصفت «المجتمع الحيوي» الذي تصبو إليه أنه مجتمع يفخر «بإرثنا الثقافي والتاريخي السعودي والعربي والإسلامي»[1] تحت إطار الاعتزاز بالقيم والهوية الوطنية. كما نصت ركيزة «مجتمع حيوي» كذلك على دعم الثقافة باعتبارها ركناً أساسياً في تطوير نمط جودة الحياة وجودتها، مع الإشارة إلى إسهام الصناعة الإبداعية في «الاقتصاد المزدهر»، ثاني ركائز الرؤية. وهو ما عكسته رؤية وتوجهات وزارة الثقافية في تمحورها حول ثلاث تطلعات رئيسية: «الثقافة كنمط حياة»، و«الثقافة من أجل النمو الاقتصادي»، و«الثقافة من أجل تعزيز مكانة المملكة الدولية».

انطلاقاً من ذلك جاءت أهمية هذا التقرير الذي يحاول التأسيس لمشروع توثيقي للحراك الثقافي وتغيراته وظروفه وتحدياته بشكل سنوي، لا ليكون معيناً للذاكرة الثقافية من أجل الأجيال اللاحقة فحسب، بل ليضع بين يدي جميع المهتمين بالشأن الثقافي اليوم رصدًا موضوعياً لحصيلة عام من العمل الثقافي، حصيلة تحاول تلمس جوانب الضعف، وتلقي الضوء على الاتجاهات الجديدة التي يولّدها المشهد باستمرار، مما سيساعد على الارتقاء بالمشهد إلى تطلعات وحاجات المواطنين والمقيمين في المملكة فيما يتعلق بالثقافة ودورها في حياتهم اليومية.

التقرير الأول من نوعه

في مبادرة هي الأولى من نوعها في المملكة، تقدم وزارة الثقافة «تقرير الحالة الثقافية في المملكة العربية السعودية 2019م: ملامح وإحصائيات»، وهو النسخة الأولى من تقارير دورية لتدوين المنجز الثقافي السعودي. يعمل التقرير على تأسيس مرجع نوعي وكمي تقاس وتفهم به الحالة الثقافية في المملكة واتجاهات تطورها، نابع من فهم محلي ومعايير عالمية. ويجمع نطاق التقرير بين أربع مهام رئيسية، أولها توثيق الحصاد الثقافي في المملكة من القرارات الحكومية المتعلقة بالثقافة والمؤسسات العاملة في المجال والفعاليات والمحافل المقامة ومبادرات الدعم والتطوير وبرامج وإنجازات البنية التحتية للقطاعات الثقافية كافة، وتوثيق المنجزات الثقافية سواء تلك التي حققتها مؤسسات أو أفراد. ولا يكتفي التقرير بالتوثيق، بل يعالج هذه المعطيات في رصد للتغير في الاتجاهات الإبداعية في المجالات الثقافية والأنماط الجديدة من الأنشطة سواء كانت أنماطاً ثقافية مستحدثة أو مطوّرة عن أنماط محلية أو مستوردة من ثقافات أخرى، وكذلك التغير في حالة الإنتاج الثقافي ومدى توفر وانتشار المنتجات والممارسات وما يرتبط بذلك من متابعة لأشكال ومعدلات المشاركة المجتمعية تجاهها تلقياً أو ممارسة. كما تقدم فصول التقرير، في ثالث مهام النطاق، تقييماً عاماً وموجزاً للمنظومة الممكنة للقطاعات والفرص الاقتصادية المتوفرة فيها. وأخيراً، يختص أحد فصول التقرير بعرض ومتابعة مؤشرات الثقافة.

إن توفير هذه النظرة المتكاملة والمعلومات الدورية عن الحالة الثقافية من خلال هذا التقرير سيعود بالنفع على عدة أطراف في مجال الثقافة. يأتي على رأس المستفيدين المؤسسات العامة

المعنية بالثقافة؛ إذ سيساعد التقرير في قراءة الحالة الراهنة وما يرتبط بذلك من سياسات وبرامج ثقافية، وهو ما قد يسهم في تحسين تفاعل المؤسسات مع المشهد ومتابعة التقدم في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 ذات العلاقة بالثقافة. كما سيعود التقرير بالنفع على المهتمين بالثقافة والإبداع في المملكة بمن فيهم من له دور في المجال الثقافي من مثقفين وممارسين ودارسين بتوفير مورد تاريخي وتوثيقي؛ ليكون بمثابة دليل ملموس لمنجزاتهم في إثراء الثقافة السعودية عبر السنوات، ومرجع تحليلي لمتابعة المتغيرات في المشهد على صعيد التعريف بالمسهمين الجدد فيه، وكذلك مستجدات الاتجاهات والمنتجات الثقافية. سيبرز التقرير أيضاً النشاط الثقافي السعودي للمهتمين بالثقافة السعودية والمتابعين لها في العالم العربي وفي المدى العالمي الأوسع بتوفير مرجع موثوق لفتح آفاق التعاون والتواصل. كما يأمل التقرير أن يفتح نافذة بانورامية للجمهور العام من المواطنين على المجال الثقافي المحلي وتطوراته وأحداثه للتعرف على أبرز ملامح الثقافة السعودية المتميزة بتنوعها وأصالتها.

منهجية التقرير ومكوناته

وحيث إن مفهوم الثقافة ذو دلالات واسعة ومرنة، فقد سعت وزارة الثقافة إلى تحديد نطاق الثقافة بشكل يتلاءم مع طبيعة التراكم الثقافي المحلي على أن يستلهم في الوقت ذاته المعايير العالمية خصوصاً تلك المحددة من قِبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لنطاقات الثقافة، وهو ما نتج عنه استحداث وزارة الثقافة لستة عشر قطاعاً فرعياً تعمل من خلالها على تعزيز الثقافة السعودية بشكل شامل لا يقصي أي تجلٍّ من تجلياتها، كونها الجهة المنوط بها تنمية هذا القطاع ورعاية مواهبه ومبدعيه وحفظ تراثه بالتعاون البناء والاستراتيجي مع المؤسسات العامة والخاصة، وكذلك مع الأفراد المعنيين بالمجال.

وتشمل القطاعات الثقافية ما يلي:

الأفلام والعروض المرئية	اللغة	الكتب والنشر	الموسيقى
المسرح والفنون الأدائية	الأدب	الفنون البصرية	الأزياء
المكتبات	التراث	المتاحف	المواقع الأثرية والثقافية
فنون العمارة والتصميم	التراث الطبيعي	الطعام وفنون الطهي	المهرجانات والفعاليات الثقافية

ووفقاً لذلك، تم تقسيم هذا التقرير إلى خمسة عشر فصلاً، يتناول كل منها قطاعاً فرعياً واحداً، باستثناء فصل التراث الذي سيتناول المواقع الثقافية والأثرية ضمن المظلة الأوسع للتراث بشقيه المادي وغير المادي. يُستعرض واقع كل المجال عبر توثيق أبرز الأنشطة والمنتجات الثقافية خلال العام، ورصد التغيرات في حالة الإبداع والإنتاج الثقافيين وحالة انتشاره ومشاركة المجتمع فيه، أي حالة دورة الثقافة - كما يعرّفها إطار الإحصائيات الثقافية لمنظمة اليونسكو-، وبما أن هذه هي النسخة الأولى من تقرير حالة الثقافة في المملكة العربية السعودية؛ فقد احتوت أيضاً على لمحة تاريخية للقطاعات الثقافية في تمهيد عام لأبرز المنعطفات التاريخية التي شكّلت هذه القطاعات بالكيفية التي هي عليها اليوم، ولهذا السبب اتسم التقرير الأول بشيء من الطول. وبالإضافة إلى واقع وتاريخ المجال، تحتوي معظم الفصول على قسم يقيس مستويات المشاركة الثقافية فيه، وقسم يبرز أهم الإنجازات والجوائز، وآخر يستعرض أهم المشاركات والاعترافات العالمية التي حققها المجال. أخيراً تختتم الفصول بقسم موجز يقيّم واقع المنظومة الداعمة للمجال من تعليم ودعم واستثمار وبنى تحتية وأطر تنظيمية.

يتبع فصول المجالات فصل مخصص لمتابعة أهم مؤشرات الثقافة، التي تقدم مقاييس كمية لحالة الثقافة في المملكة في جوانب (1) الإنتاج الثقافي و(2)الانتشار والعرض للممارسة والمنتج الثقافي و(3) المشاركة الثقافية من ممارسة وتلقي. وقد تم جمع البيانات لـ 30 مؤشراً في مختلف مجالات الثقافة وأبعادها. ولأجل قراءة أكثر دلالة للإحصائيات، تم عرض مؤشرات الثقافة في المملكة مع مقارنة مرجعية مع مؤشرات تسع دول أخرى تم اختيارها على أساس تأثيرها وتجاربها الثقافية الناجحة وتوفر بياناتها. ويعين توفير أرقام دقيقة لهذه المؤشرات على معرفة موقع المملكة في جوانب الثقافة التي تقيسها المؤشرات ومدى النمو والتطوير الممكن للأداء في المجال الثقافي. وقد سعى التقرير إلى أن تتكامل فيه المؤشرات الكمية مع المعالجة الكيفية التي تقدمها الفصول، وذلك لتقديم صورة مجملة لواقع الثقافة تجمع بين الدقة والقدر المناسب من العمق.

مسح المشاركة الثقافية وبيانات التقرير

استند التقرير في مقاربته لواقع الثقافة سواء في فصول المجالات أو فصل المؤشرات على مصادر متنوعة من البيانات تم جمعها في الربع الأخير من عام 2019م، يأتي على رأسها «مسح المشاركة الثقافية» الذي شمل عينة ممثلة من 3137 فرداً من جميع مناطق المملكة، ويهدف المسح إلى توفير بيانات دقيقة وقابلة للمقارنة لمعدلات مشاركة المواطنين والمقيمين في المملكة في مجالات الثقافة المختلفة، وذلك من خلال قياس بُعدَين من أبعاد المشاركة المجتمعية: التلقي والممارسة. وجرى تصميم مقاييس المسح وفقاً لمعايير عالمية، وذلك حرصاً على تأسيس طرق قياس معيارية قابلة للمقارنة، وتم ذلك مع إجراء تعديلات وإضافات تتناسب مع احتياجات فصول التقرير والواقع المحلي.

بالإضافة إلى المسح، اعتمد التقرير على بيانات وتقارير تم جمعها من أكثر من 50 جهة حكومية وأهلية، وكانت هذه البيانات مصدراً رئيسياً للإحصاءات الكمية وتوثيق الأنشطة، ولأجل معالجة أكثر عمقاً لجوانب في واقع المجال قد لا تسلط عليها التقارير الضوء، أجريت 83 مقابلةً مع الممارسين والخبراء والمسؤولين في قطاعات الثقافة المختلفة، لتكون مورداً إضافيا لتلمس معالم الواقع الثقافي. هذا بالإضافة إلى التقارير المنشورة والمصادر التاريخية الأولية والثانوية وبعض المصادر الصحفية والإلكترونية لمتابعة أنشطة العام وأحداثه.

وباعتباره محاولة أولى لجمع منهجي لمؤشرات الثقافة، خصوصاً مع ضعف أرضية البيانات في القطاع وتناثر مصادرها في الوقت الراهن، فإن التقرير حاول استثمار البيانات المتاحة بالقدر الممكن، الذي يضمن على الأقل سلامة ما يرد فيه لو عز اكتماله. وبالنظر إلى اتساع نطاق التقرير والرغبة في أن يعكس صورة عامة وأمينة للواقع الثقافي، فإنه لا يزعم الحصر أو يدعي جمع أطراف الثقافة السعودية الشاسعة والمتنوعة بكل روادها ومبدعيها ومؤسساتها وأعمالها، وبخاصة في ظل محدودية المساحة ومتطلبات منهجية محددة، وعليه فلا يمكن لهذا التقرير أن يحصي كل اسم أو نشاط جرى في هذا المجال الثقافي السعودي، فهو اسهام حسبه أن يثير التداول الثقافي المثري وأن يذلل السبيل إلى المعلومة ويجمع ما تناثر منها.

الواقع الثقافي عام 2019م وآفاقه

من المطبخ السعودي إلى المحميات الفطرية ومن عروض الأزياء إلى دواوين الشعر، يغطي التقرير مدى شاسعاً من الأنشطة الثقافية التي لا يبدو للوهلة الأولى أنها تمتُّ بصلة لبعضها البعض. غير أن فصول التقرير بمجموعها تشي بأنماط عامة ميزت اللحظة الثقافية اليوم. فعدا كونها

تشترك في المؤسسة الراعية، وزارة الثقافة، تشير إحصائيات التقرير وما رصده من متابعات إلى توسع نطاق الاهتمام العام وتنوع أشكاله الذي طال معظم هذه القطاعات. باتت مفردات الثقافة اليوم وممارساتها شائعة خارج نطاق النخب، ولا يظهر هذا في مسح المشاركة الثقافية فحسب، بل أيضاً في عدد من أشكال المشاركة التي استعرضتها الفصول.

من المرجح أن هذا الاهتمام ليس وليد اللحظة، والتي بلا شك أعطت دفعة قوية بتعديل بنية الحوافز أمام الهواة والمهتمين، إلا أن التتبع التاريخي في عدد من الفصول، كشف عن امتداد أطول يعود إلى العقدين الأخيرين، من نشاط المحاولات السينمائية الشبابية مطلع العقد الماضي، إلى تجارب مميزة لمجموعات الطهاة السعوديين في ذات الفترة، وحتى موجة الفن المعاصر السعودية منذ عام 2010م. ينظم بين هذه الظواهر المتناثرة جيلٌ امتلك جرأة أكبر على التجريب والاحتكاك بالآخر رغم محدودية الموارد آنذاك، وما زال هذا الانفتاح على الآخر والرغبة في اكتشاف مساحات جديدة ومعاصرة حاضرَين في شتى المجالات الثقافية. وقد حرص التقرير

على وضع النشاط الثقافي الراهن في سياق أجيال من المبدعين السعوديين بإلقاء الضوء على إسهاماتهم الرائدة وظروفهم المختلفة.

كان للوسيط الرقمي وشبكة الإنترنت دور في تكوين بيئة تجد فيها المواهب فرصةً للحركة والتواصل، من مؤلفين شقوا طريقهم إلى عالم النشر عبر هذا المنفذ، إلى مصممين وفنانين وظفوا منصاته لنشر إبداعاتهم. ومع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، لم تعد المساحة الرقمية قنوات تعلم وتبادل خبرة بديلة عن المساحات المؤسسية المنحسرة في السابق فحسب، بل أمست ساحة للتداول الثقافي قائمة بذاتها، كالنشاط الأدبي والترجمي والمعجمي الإلكتروني، على سبيل المثال، الذي يعرض منتجه النهائي هناك. غير أن هذا المشهد، كانت ومازالت تردفه وتتقاطع معه النشاطات الأهلية الذي تقدم فصول التقرير العديد من الأمثلة عليها من المجموعات المهتمة بفنون العمارة إلى أندية الطهي وأندية القراءة والفرق المسرحية وغيرها، يضاف إليها اليوم نمو في مبادرات المؤسسات الثقافية، إذ تواصل المؤسسات ذات الأسبقية في الساحة، كالأندية الأدبية وفروع الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون وغيرها، عطاءها في إقامة الفعاليات والبرامج، مع دخول مؤسسات جديدة تقدم إضافات نوعية، تستعرض الفصول نشاطات عدد منها. تأتي هذه الأنشطة مع حضور بارز للثقافة وأنشطتها في الفضاء العام، إذ يسجل التقرير في فصوله المختلفة نمواً في أعداد الفعاليات الثقافية بشتى أنواعها من معارض فنية وعروض موسيقية ومسرحية ومهرجانات تراثية وغيرها من الفعاليات المتخصصة، يستضيف بعضها عددٌ من المواقع الثقافية البارزة التي شهدت أعمالاً للتطوير والتأهيل خلال العقد الماضي. ويأتي ذلك بدعم رسمي واسع من قبل عدد من المؤسسات العامة، ويشارك القطاع الخاص في تنظيمها. ويعطي ذلك بمجمله صورة لحيوية انتشار المنتج والممارسة الثقافيين يتسم بها المشهد اليوم.

غير أن نمو المشاركة الثقافية وتمدد انتشار المنتجات والممارسات في عدد من المجالات (أي عنصري المشاركة والانتشار من عناصر دورة الثقافة)، لا يترجم من تلقاء نفسه بغزارة في الإنتاج الثقافي أو تميز في الإبداع (أي العنصرين الآخرين من دورة الثقافة)، فما تزال أرقام رئيسية في مقاييس الإنتاج الثقافي، كإحصائيات النشر والإنتاج السينمائي على سبيل المثال، منخفضة عن المعدلات العالمية، رغم أنها شهدت بعض النمو، ويرتبط ذلك بشكل وثيق بالضعف السابق في المنظومة الداعمة للثقافة، من أطر تنظيمية وحوافز ومرافق وفرص تعليم وتدريب ومسارات احتراف واضحة، وهو ما تتعرض له فصول التقرير في كل مجال على حدة. وتتأكد أهمية الدعم والتنظيم في المجالات التي تشهد تحولاً مفاهيمياً وتنظيمياً من كونها قطاعات استهلاكية بحتة كالأزياء والطهي وفنون الطعام والعمارة والتصميم، إلى قطاعات تنطوي على بُعد إبداعي ثقافي، كما تناقش ذلك الفصول المعنية بهذه المجالات.

شهدت البنى التحتية والتنظيمية تطورات مهمة خلال السنوات القليلة الماضية، خصوصاً في المجالات التي تعتمد بشكل أساسي على المرافق (مثل المتحف والمكتبة)، حيث حظيت عدد من المواقع الأثرية والثقافية البارزة بمشاريع تطوير وتأهيل مهمة، كما تنامت وتيرة افتتاح المتاحف، وأقرت أنظمة جديدة في مجالات النشر والبيئة والآثار والمتاحف والحقوق الفكرية. وما تزال المكتبات العامة في أمس حاجة للتطوير في المرفق وهويته، برغم النشاط المميز لبعض المكتبات الرائدة في المجال والتي يمكن الاستفادة منها ونقل تجاربها إلى المكتبات العامة المتوزعة في مدن المملكة ومحافظاتها.

أخيراً، يميز الواقع الثقافي اليوم اتجاه مؤسسي لحفظ التراث وتوثيقه والاحتفاء به، يبدو في أوجه عديدة من مشاريع تعنى بالتراث الثقافي غير المادي من حرف يدوية وفنون تقليدية ولهجات محكية، وأخرى تعنى بالمواقع الأثرية والثقافية وحفظ ملامح التراث العمراني. يأتي ذلك في ظل انفتاح وتواصل أكبر مع العالم، تأثرت به بشكل واضح بعض المجالات -على الأقل- كالمهرجانات والفعاليات الثقافية، والعمارة والفنون البصرية، مع نشاط لحركة الترجمة، والاطلاع على المنتج الثقافي العالمي. يسجل التقرير أيضاً ملاحظة مهمة يتقاطع فيها الاتجاهان، تتمثل في إعادة إنتاج التراث بحلة معاصرة تتجاوز مجرد الحصر والتوثيق، كما يبدو في اتجاه التوظيف المعاصر للتراث في مجالات تصميم الأزياء وفنون الطعام وفنون العمارة.

وزارة الثقافة وإعادة هيكلة المجال الثقافي

في السابع عشر من شهر رمضان لعام 1439هـ الموافق 2 يونيو 2018م، صدر الأمر الملكي رقم أ/217، الذي يقضي بتأسيس وزارة الثقافة لتصبح الجهة المعنية بتطوير المجال الثقافي السعودي، وواجهة للثقافة السعودية داخل المملكة وخارجها، ولتقود التحول في المجال بشكل ينسجم مع سياق التحول الأشمل الذي رسمته رؤية المملكة 2030، التي عدَّت الثقافة عنصراً رئيسياً في المجتمع الحيوي الذي تنشده. ولعل أكثر تطورات عام 2019م أهمية لمستقبل المشهد الثقافي يتمثل في إطلاق وزارة الثقافة لاستراتيجيتها في العشرين من رجب الموافق السابع والعشرين من شهر مارس، وتضمن حفل التدشين الإعلان عن رؤية وتوجهات الوزارة، التي حددت ستة محاور لعمل الوزارة: قيادة القطاع الثقافي، وتطوير البيئة الثقافية، والأطر التنظيمية المكنة، والتبادل الثقافي الدولي، وتقدير المواهب ورعايتها، وحفظ التراث والثقافة السعودية.

من أبرز ملامح الواقع الثقافي الراهن التي استعرضت في ثنايا الفصول ما يتعلق بهذا المخاض التنظيمي الذي يمر به القطاع، إذ تولت مسؤولية الشأن الثقافي في المملكة في العقود الخمسة الماضية عدد من الجهات، ابتداء من الرئاسة العامة لرعاية الشباب ووزارة المعارف ووزارة الإعلام، وهي المؤسسات التي مهّدت للأرضية المؤسسية الأولى للثقافة في المملكة، ثم تركز الشأن الثقافي في بدايات الألفية الميلادية في اختصاصات وزارة الثقافة والإعلام والهيئة العليا للسياحة، بالإضافة إلى جهات أخرى عديدة ذات إسهام ثقافي مباشر أو غير مباشر. ومع تأسيس وزارة الثقافة، اجتمعت مختلف مجالات الثقافة تحت سقف واحد قادر على وضع سياسات ثقافية شاملة للقطاع. فنُقل في عام 2019م اختصاص مهرجان الجنادرية من الحرس الوطني إلى وزارة الثقافة، وكذلك أنشطة الأندية الأدبية، والمجلة العربية، ومركز الملك فهد الثقافي بالرياض، وبقية المراكز الثقافية الأخرى، في مختلف مناطق المملكة، وكذلك أسند إليها تنظيم معارض الكتاب، والإشراف على الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون، والجمعية السعودية للفنون التشكيلية، وجمعية الطوابع، وجمعية التصوير الضوئي، والجمعية السعودية للكاريكاتير والرسوم المتحركة، وجمعية المسرحيين، وجمعية الخط العربي، وجمعية الناشرين السعوديين، وجمعية المنتجين السعوديين، كما تم نقل نشاط التراث الوطني -من حيث المبدأ- إليها من الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني. ثم أنشئت 11 هيئة ثقافية مختصة ترتبط تنظيمياً بوزير الثقافة، لتكون مسؤولة عن إدارة وتطوير وتنظيم القطاع المرتبط بها، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة والاستقلال المالي والإداري، وهذه الهيئات هي: هيئة الأدب والنشر والترجمة، وهيئة الأزياء، وهيئة الأفلام، وهيئة التراث، وهيئة فنون العمارة والتصميم، وهيئة الفنون البصرية، وهيئة المتاحف، وهيئة المسرح والفنون الأدائية، وهيئة المكتبات، وهيئة الموسيقى، وهيئة فنون الطهي.

وبالرغم من أن المجال الثقافي تنظيمياً ما يزال في طور التشكل، إلا أن وزارة الثقافة شرعت في عام 2019م بإطلاق والبدء في تنفيذ بعض المبادرات التي أُعلن عن 27 منها في شهر مارس، يأتي على رأسها الإعلان عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، وصندوق "نمو" الثقافي، فيما أطلق كل من مهرجان البحر الأحمر السينمائي والفرقة الوطنية للمسرح والفرقة الوطنية للموسيقى، والجوائز الثقافية الوطنية. وجاء التعليم على رأس أولويات الوزارة عبر إطلاقها برنامج الابتعاث الثقافي، والإعلان عن أكاديميات الفنون، وإدخال تعليم الفنون إلى صفوف التعليم الأساسي في تعاون مع وزارة التعليم.

وبعد مرور السنة الأولى على إطلاق رؤية وزارة الثقافة، السنة التي استثمرت في رسم الخطط وبناء الهياكل والتحضير، تتأهب الهيئات والمبادرات لإطلاق وتنفيذ المزيد من البرامج التفصيلية التي تعنى بكل قطاع من القطاعات، واستكمال ما بدأ من تطوير للبنى التحتية والأطر التنظيمية وخيارات التعليم والتدريب الثقافي. إن دور المؤسسة الثقافية وما تبنيه من منظومة داعمة يمثل البيئة المكّنة للمبدع الذي تتجه الأنظار إليه في نهاية المطاف عند البحث عن نتاج ثقافي وطني متميز ومتجدد.

الهوامش:

(1) وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ص 17.

وزارة الثقافة
Ministry of Culture

الملخص التنفيذي

اللغة

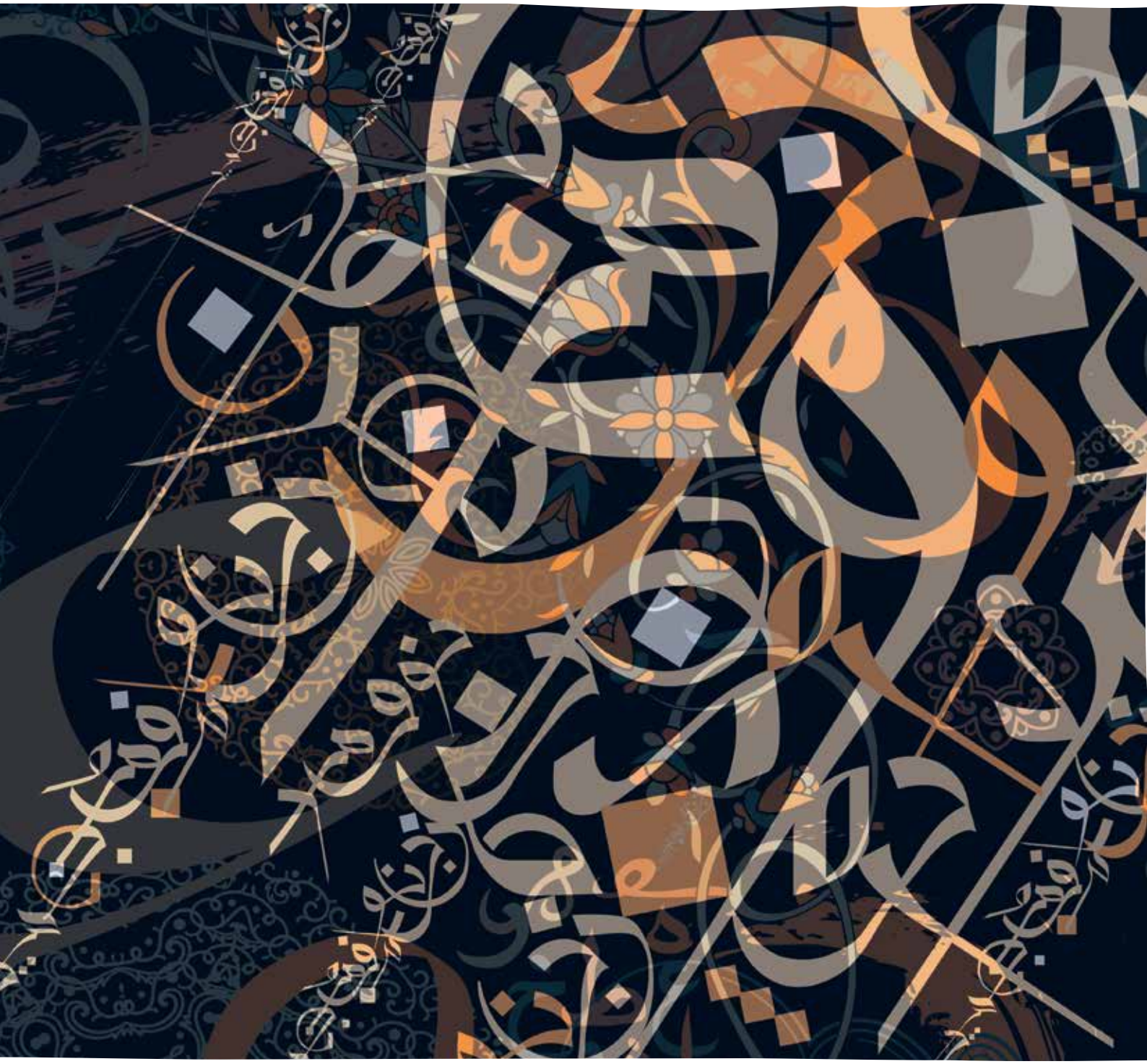

كانت اللغة العربية -ولا تزال- لغة أهل الجزيرة العربية؛ منذ نشأتها وتطورها قبل الإسلام حتى استقرت قواعدها في عصر النبوة، واستمرت لغة العلم في الحواضر الإسلامية. وقد جعلت المملكة العربية السعودية اللغة العربية جزءاً أصيلاً من هويتها في أنظمتها الأساسية، وفي الخطابات الحكومية الرسمية، وفي تطبيقات الدوائر الحكومية.

وجاءت المؤسسات التعليمية في طليعة الجهات الحكومية السعودية المعنية باللغة العربية عن طريق **شبكة واسعة من المؤسسات**، فبالإضافة إلى تدريس اللغة العربية في التعليم الأساسي، أنشأت الجامعات السعودية برامج علمية في تخصصات ذات اتصال مباشر باللغة العربية وآدابها، الأمر الذي يُهيّئ للغة العربية أساساً قوياً للحضور في الحياة العملية، وتخريج ما يفوق الاحتياج من المتخصصين في المجال. إلى جانب ذلك، تتوفر في الجامعات السعودية معاهد لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، إضافة إلى الجمعيات اللغوية والمعاهد التعليمية لتدريس اللغة العربية في الخارج.

وعلى الرغم من وجود **عناية** خاصة باللغة العربية في المملكة؛ إلا أنها افتقدت مؤسسةً ذات مرجعية رسمية حتى أُنشئ مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الذي يهدف إلى المحافظة على سلامة اللغة العربية، ونشرها وتعليمها، غير أن أهم خطوة مؤسسية في هذا الصدد جاءت في إعلان وزارة الثقافة عن مبادرة «مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية»، وما يزال المجمع في طور النشوء.

يوجد في المملكة عدد من المبادرات التي تدعم حضور اللغة العربية في التقنيات الحديثة، مثل توظيف مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف التقنية في معالجة النص العربي في القرآن الكريم رقمياً، وتفعيل البرمجيّات الحديثة للتعامل مع النص العربي، بالإضافة إلى عناية بعض المؤسسات بإنشاء مشروعات حاسوبية لإثراء المحتوى العربي والثقافي، وتطوير مدونات لغوية عربية لتمكين الباحثين من إجراء تحليلات كمية.

ويدعم حركةَ الترجمة عددٌ من الوحدات في المؤسسات الأكاديمية الحكومية والأهلية، إذ تحوي الجامعات السعودية مراكز ووحدات ترجمة إلا أن النشاط فيها متقطع وغير مستمر. كما نشطت الترجمة الإلكترونية في السنوات الأخيرة من منصات إلكترونية معنية بالثقافة وبالترجمة. يأتي ذلك في سياق حضور ملحوظ للسعوديين والثقافة السعودية على **وسائل التواصل الاجتماعي**؛ سواء أكان ذلك في النشاط التقني المرتبط باللغة والأدب، أو الترجمة، أو في تطوير المحتوى. ونال النشاط المعجمي نصيبه من النشاط الإلكتروني إذ أصبحت هناك مساحة للمهتمين بالشأن اللغوي للتدارس والنقاش حول موضوعات لغوية ونحوية ومعجمية وخاصة بالترجمة.

أرقام رئيسة:

65
كلية ومعهداً وقسماً لغويّاً وجمعيات ووحدات عدةً مع مراكز مختصة باللغة العربية.

5463
كتاباً مترجماً في المملكة منذ توحيدها وحتى عام 2016م رصدها المرصد السعودي للترجمة.

149
عدد القرارات الصادرة في المملكة المعنية باللغة العربية حتى عام 2015م.

الأدب

يتكئ الأدب السعودي على إرث ضخم في شتى المجالات الإبداعية، كما تزخر الساحة الأدبية بعدد كبير جداً من الأدباء السعوديين، حقق كثيرون منهم إنجازات محلية وعربية، وخصوصاً في مجالي الشعر والرواية. وتشهد الساحة حضور المزيد من الأدباء الشباب في المشهد الأدبي باستمرار، لاسيما في **الوسائط الجديدة للأدب**، مثل مواقع التواصل الاجتماعي، التي سهّلت للمبدع عملية الوصول للمتلقي. ورغم ما أثارته هذا الوسائط من جدل، إلا أنها أسهمت في إبراز العديد من المواهب التي كانت تجد صعوبة في الوصول والنشر في الوسائل التقليدية المختلفة.

قدّم الشعراء السعوديون حضوراً بارزاً على صعيد الإنجازات الإقليمية أو على صعيد مواقع التواصل الاجتماعي، غير أنه ما زال هناك نوع من الانكماش في المشهد الشعري الداخلي؛ من غياب الجوائز الأدبية الصغيرة والمتوسطة، وخصوصاً بعد توقف عدد من جوائز الأندية الأدبية، وتواضع حضور فعاليات الأندية الأدبية، لاسيما الفعاليات المنبرية، في مقابل **مستويات حضور أعلى للدورات وورش العمل المتعلقة بالكتابة الإبداعية**، التي دأبت على تقديمها بعض جهات القطاع الخاص، في ظلّ غياب برامج الكتابة الإبداعية عن الجامعات والمعاهد.

كما يشهد حقل **الترجمة الأدبية** انتعاشاً انعكس على المشاركة الكبيرة في مسابقة الترجمة الإبداعية التي أقيمت ضمن معرض جدة الدولي للكتاب، كما عقدت العديد من الجهات الخاصة والحكومية -وعلى رأسها وزارة الثقافة- دورات وورش عمل لتطوير هذا المجال. وما زالت **الرواية السعودية تتصدر النشر الأدبي** لهذا العام، كما يستمر **الاهتمام بالقصة القصيرة** في عدد من الفعاليات البارزة.

وقد حققت عدة روايات سعودية هذا العام حضوراً في القوائم القصيرة والطويلة للجوائز العربية، وكذلك على مستوى القصة القصيرة، ويُلحظ غياب الاهتمام -سواء على مستوى الجمهور أو على مستوى النقاد- بالأعمال الأدبية خارج نطاق الجوائز أو الصيت الإعلامي، وربما يعود ذلك **لغياب حركة نقدية** موازية للحركة الإبداعية.

أرقام رئيسة:

604
كتب منشورة في الأجناس الأدبية المختلفة خلال عام واحد فقط (1441هـ/2018-2019م).

161
رواية سعودية منشورة جعلت الرواية تتربع على عرش النشر الأدبي.

3
روائيين سعوديون يحصلون على الجائزة العالمية للرواية العربية منذ تأسيسها، والتي تُعد أهم جائزة في مجال الرواية العربية.

الأزياء

مرّ قطاع الأزياء في المملكة العربية السعودية بعدة تحولات بعد **التغيُّرات الهيكلية التي أُجريت في المؤسسات التعليمية،** عندما تحول المجال من تخصص تربوي إلى تخصص فني وإبداعي. وبعد عقبات تنظيمية وتمويلية حدَّت من إنتاج المصممين المحليين، وحصرت القطاع في إطار الاستهلاك فترة طويلة، أسهمت **التغيُّرات الثقافية،** في السنوات الأخيرة، في ازدياد حضور منتجات الأزياء والعلامات التجارية المحلية في الحياة اليومية من خلال توفُّر منافذ عرض جديدة في المملكة؛ كالمعارض الموسمية، والمنصات الإلكترونية ممثّلةً بشبكات التواصل الاجتماعي التي سهلت وصول المصممين إلى الجمهور المحلي والعالمي.

يأتي ذلك تزامناً مع صعود جيل من **المصممات والمصممين الشباب**، ومشاركتهم في أسابيع الموضة العالمية وتحقيق عدد من الجوائز المحليّة والإقليمية، وتنامي **التغير في الممارسة الفنية** بالتوجه العام نحو ربطها بهوية وطنية من خلال استثمار عناصر التراث والتنوّع الثقافي الوطني، تتجاوز الحفظ والتوثيق الأكاديمي، إلى استخدام هذه العناصر ودمجها في تصاميم الأزياء الحديثة وتطوير منتجات مستوحاة من الأزياء التقليدية والتعبير من خلالها عن هوية محلية؛ ليصبح قطاع الأزياء جزءاً من المشهد الثقافي الوطني.

شمل التغير **توفير الدعم للقطاع** من مؤسسات عامة ومؤسسات المجتمع المدني؛ كإقامة الفعاليات والملتقيات وورش العمل وبرامج التدريب، والاحتفاء بالمصممين وعلاماتهم التجارية في المهرجانات والمواسم الثقافية، وتفعيل الاهتمام بالأزياء التقليدية وحصرها وتوثيقها ضمن قوائم التراث الوطني، ودعم الحرفيين في مجال الحياكة والتطريز وإيجاد سوق لهم للترويج لمنتجاتهم ودعم مشاركتهم في معارض محلية وإقليمية. ويأتي على رأس هذه المؤسسات الداعمة: وزارة الثقافة بتنظيم ملتقى «مستقبل الأزياء»، وإنشاء «هيئة الأزياء».

وبالرغم من الطلب على منتجات الأزياء في المملكة، إلا أن المجال لا يزال يعتمد على الاستيراد من الخارج؛ وذلك لأن تحول قطاع الأزياء إلى صناعة وبيئة متكاملة للعمل الإبداعي تواجهه **تحدّيات مختلفة في البنية التحتية**، تتعلق بالتعليم والتدريب وتوفر خطوط الإنتاج ومنافذ العرض، وهذه التحديات تدفع بعض أصحاب العلامات التجارية والمصممين إلى التوجه نحو استقدام الأيدي العاملة ذات الخبرة من الخارج، أو التوجه إلى الإنتاج في الخارج للحصول على الجودة المطلوبة للإنتاج بأسعار مناسبة.

أرقام رئيسة:

11
جامعة سعودية تقدم برامج في تصميم الأزياء.

4.3%
ينفقها الفرد في المملكة من دخله الشهري في استهلاك الملابس والأقمشة والأحذية.

925
عدد السعوديين والسعوديات الذين يعملون في مهن تتعلق بالأزياء.

الأفلام والعروض المرئية

مع غياب دور العرض السينمائية في المملكة لعقود ومحدودية برامج التعليم المتخصصة في مجال الإنتاج المرئي، ظل حراك إنتاج الأفلام في المملكة متواضعاً وقائماً على **الجهود الفردية لأشخاص هواة**؛ مما أثر على جودة المنتج، الذي تركزت غالبيته في الأفلام القصيرة. إلا أن هذه الجهود استطاعت تعويض ضعف البنية التحتية بالحضور في مهرجانات سينمائية خارج المملكة محققة عدداً من الجوائز، ومحاولة **تكوين منصات عرض محلية** بديلة من خلال محاولات حثيثة لإقامة مهرجانات الأفلام في مدن سعودية عدة، حتى غدت تدريجياً نشاطاً شائعاً في المملكة، كان أهمها مهرجان أفلام السعودية الذي كان بمثابة منصة رئيسية للأفلام في المملكة.

في خضم ذلك، بدأت **مشاركة مجموعة جديدة من الشباب** القادم بأفكار جديدة بالبروز، وتمثلت ذروتها في الإنتاج على منصة يوتيوب **الإلكترونية** كوسيلة عرض سهلة للأفلام وللوصول المباشر للجمهور، وحقق ما تنتجه مستويات مشاهدة عالية. وقد أسهم ذلك في إبراز المواهب الوطنية التي تمكنت من تطوير الإنتاج المحلي وتحقيق مستوى من الاحترافية، واستحداث شركات إنتاج خاصة بالمحتوى الإلكتروني آخذة بالتوسع في إنتاج الأفلام، ونجح بعضها في افتتاح فروع لها في دول عربية.

ومع عودة دُور السينما إلى المملكة **انتعش النشاط السينمائي**؛ فتنامى الاهتمام بإنتاج الأفلام الروائية الطويلة، ومشاركة الأفلام السعودية في المهرجانات العربية والدولية، وحيازتها جوائز مهرجانات عالمية، مثل مهرجان فينيسيا السينمائي الدولي، ومهرجان صندانس للأفلام المستقلة. ومع استحداث وزارة الثقافة لقطاع الأفلام والعروض المرئية، أُنشئت **كيانات جديدة معنية بتنظيم القطاع ودعم صناعة الأفلام**، كهيئة الأفلام، والمجلس السعودي للأفلام، والأرشيف الوطني للأفلام، بالإضافة إلى المبادرات التنافسية من عدة جهات لتنمية المواهب الوطنية ودعم وتجويد الإنتاج، كمؤسسة مهرجان البحر الأحمر السينمائي الدولي، ومسابقة «ضوء» لدعم الأفلام السعودية في وزارة الثقافة، ومسابقة أيام الفيلم السعودي لمركز إثراء.

هناك **عدد من التحديات** أمام تحويل حراك الإنتاج المحلي إلى صناعة سينمائية قادرة على المنافسة، فمع استمرار ضعف المحتوى والطابع غير المتخصص للإنتاج وقلة الاحترافية؛ هناك حاجة إلى زيادة عدد ونوعية التخصصات التعليمية في مجال الأفلام والإنتاج المرئي، كما تغيب تخصصات مهنية كثيرة عن سوق العمل السعودي يحتاج إليها القطاع لتكوين بيئة إنتاجية متكاملة. وبالرغم من انتشار منصات العرض في مناطق عدة داخل المملكة ما يزال الفيلم السعودي بعيداً عن الجمهور المحلي لعدم قدرته على التنافس في شباك التذاكر وغياب آليات وقوانين مطلوبة لدعمه وتمكينه في صالات العرض التجارية.

أرقام رئيسة:

12
عدد صالات السينما التجارية المرخصة في المملكة.

4 ملايين شخص
أعداد مرتادي السينما منذ افتتاحها وحتى نهاية عام 2019م.

101
عدد الأفلام السعودية المصنفة (بين أفلام روائية طويلة وقصيرة وأفلام وثائقية) في عام 2019م.

المسرح

بدأت الكتابة المسرحية في المملكة منذ عام 1932م، وقد تبع ذلك عدة محاولات تأسيسية فردية للمسرح السعودي، إلى أن بدأ الدعم الرسمي بإدراجه ضمن أنشطة وزارة المعارف، مما أسهم في **ازدهار المسرح السعودي في السبعينيات والثمانينيات الميلادية**، ثم خفت النشاط المسرحي في التسعينيات في معظم مناطق المملكة، مع استمرار الحضور الخارجي في المحافل العربية والإقليمية، وكانت الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون الحاضن الرئيسي للمسرحيين المحليين، كما أدت **المهرجانات المسرحية** دوراً مهماً في تنشيط الحركة المسرحية، رغم توقف عدد كبير من المهرجانات المهمة.

أسهمت التغيرات التي واكبت رؤية المملكة 2030 في **نمو أعداد العروض المسرحية** داخلياً من جديد، خصوصاً في فرع **المسرح التجاري**، بدعم من الهيئة العامة للترفيه، وقد رافق ذلك دخول عدد محدود من مؤسسات القطاع الخاص في هذا المجال. وعكست مؤشرات عام 2019م، وجود **طلب على العروض المسرحية**، تمثل في أعداد الحضور للمسرحيات المقامة، وأرقام مسح المشاركة الثقافية.

ورغم وجود عدد من القاعات والمسارح التي تقام عليها العروض المسرحية، إلا أن من أهم التحديات التي تواجه المسرح، هو **قلة المسارح المجهزة**؛ فأغلب هذه المسارح هي قاعات مجهزة أساساً للندوات والمحاضرات، إضافةً إلى **غياب الاحتراف**؛ فمعظم القائمين على النشاط المسرحي في المملكة هم من الهواة، فلا توجد معاهد فنون مختصة، كما تغيب تخصصات المسرح عن الجامعات السعودية. وفي مواجهة هذه التحديات ومن أجل تطوير القطاع، تم إنشاء هيئة للمسرح والفنون الأدائية وتأسيس المسرح الوطني، كما أدرجت وزارة الثقافة تخصصات المسرح ضمن برنامج الابتعاث الثقافي الذي أطلقته من أجل تأهيل كوادر احترافية.

أرقام رئيسة:

155
مسرحية قدمتها كل من الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون والهيئة العامة للترفيه وحدهما.

94565
عدد الحضور الإجمالي لعروض هذه المسرحيات في النصف الأول فقط من عام 2019م.

300
جائزة دولية على الأقل حصدها المسرح السعودي من خلال مشاركاته الخارجية.

الموسيقى

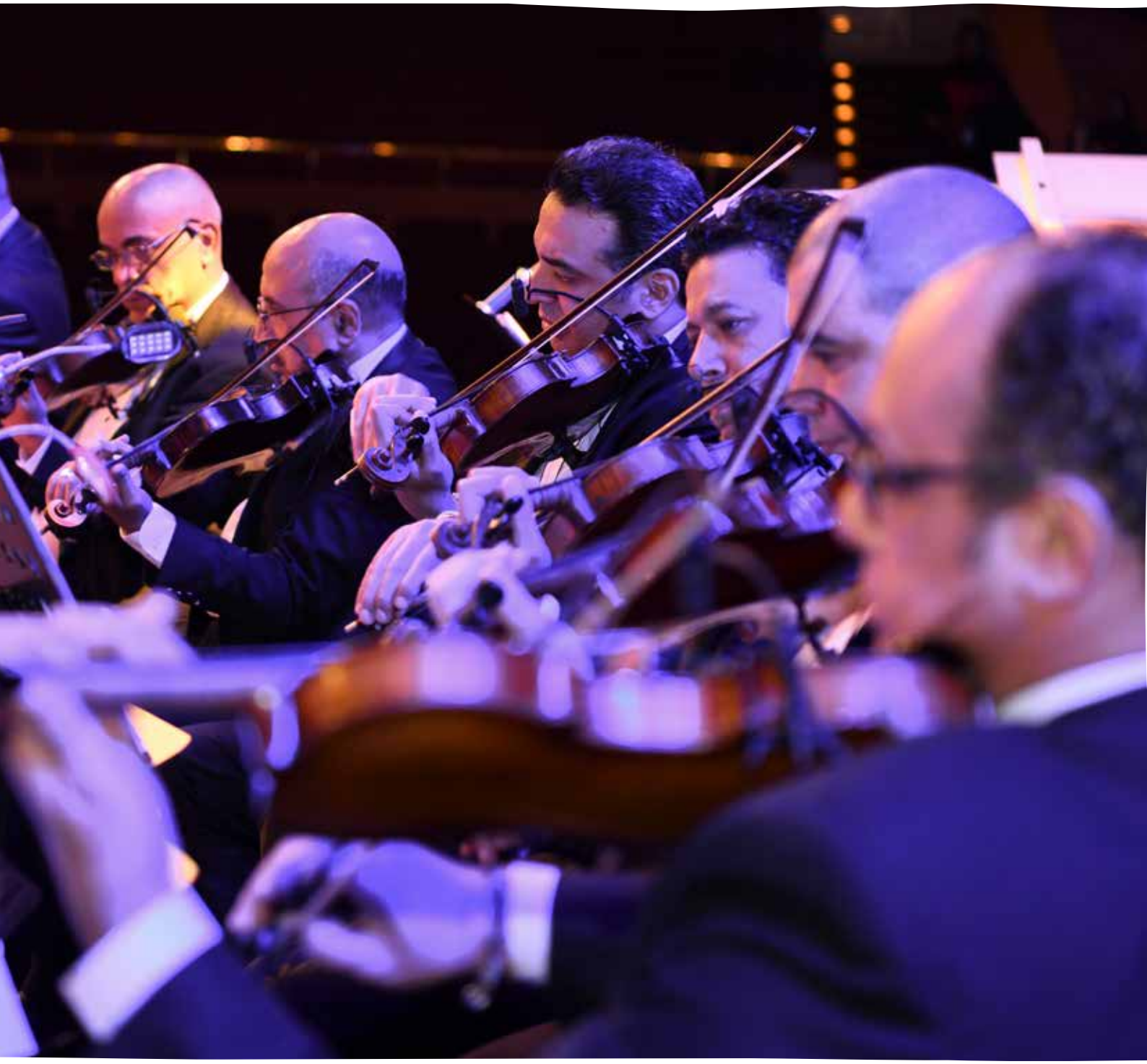

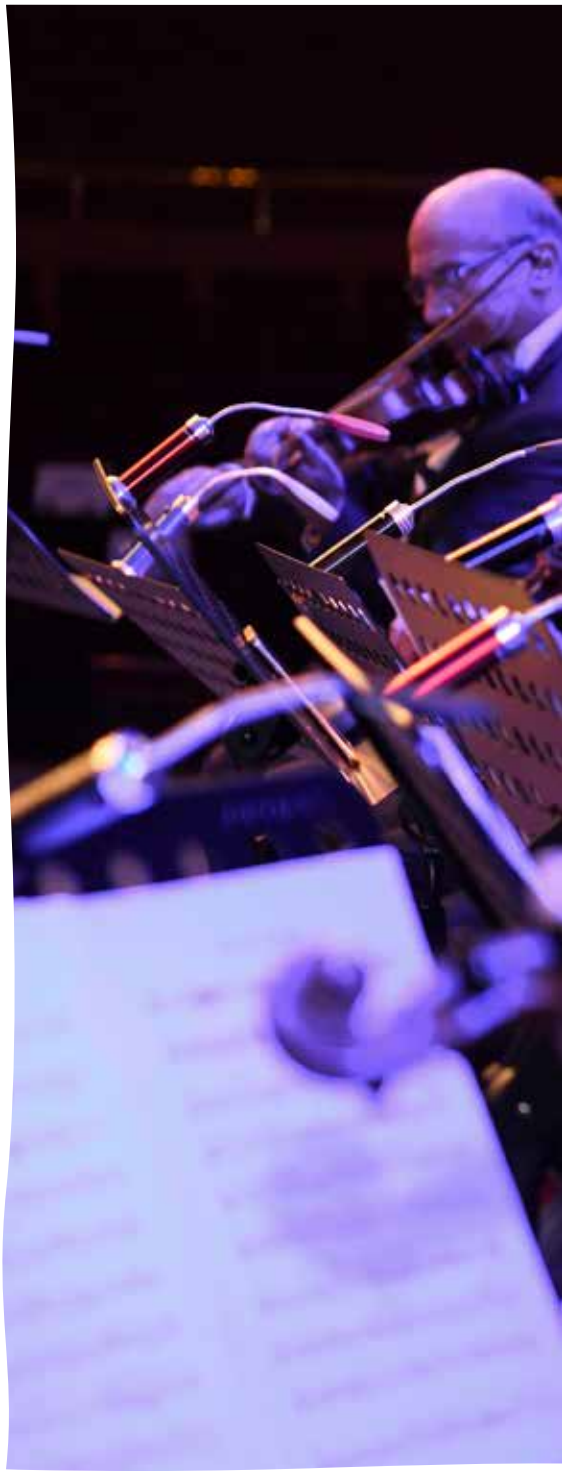

منذ الخمسينيات والستينيات الميلادية، بدأ تشكل الغناء السعودي الحديث علي يد جيل من الرواد الذين تشرّبوا ألوان الفنون الموسيقية المحلية المختلفة وتأثروا بالحركة الغنائية العربية، ووجدوا دعماً من بعض المؤسسات الحاضنة متمثلة في الفرق الموسيقية في محطات الإذاعة والتلفزيون ومدرسة موسيقات الجيش السعودي. وبرغم انحسار الدور المؤسسي لاحقاً، استمر صعود الأغنية الجماهيرية والتي عبرت بالأغنية السعودية حدود العالم العربي بفضل العديد من الأسماء الفنية اللامعة. وعلى صعيد موازي، حافظت الأغنية الشعبية على تواجدها وحضورها في أوساط اجتماعية متعددة كذلك.

شهدت السنوات الأخيرة في المملكة نقلة نوعية على مستوى **الاحتفاء بالموسيقى**، وفي الفنون الغنائية كافة من قِبل عدد من الهيئات العامة، تمثل في حضور **الموسيقى كثقافة**، إلى جانب حضورها الاجتماعي والترفيهي كذلك، حيث نُظمت العديد من الأمسيات للموسيقى الكلاسيكية العالمية، والفعاليات الثقافية للفرق الفلكلورية الشعبية، إلى جانب الحفلات الجماهيرية الترفيهية في مناطق عدة، وأصبحت الموسيقى مظهراً من مظاهر الحياة اليومية والثقافية في مختلف مدن ومناطق المملكة.

من أبرز ما يلحظ في الساحة الموسيقية اليوم هو نمو **ظاهرة الهواة والفرق الشبابية المستقلة** التي اعتمدت على التجريب والتعليم الذاتي وتقديم عروض في منافذ خاصة أو عامة محدودة كالمقاهي والمطاعم. كما **تمتع الغناء الشعبي من بين غيره من الفنون الغنائية في المملكة باستمرارية نسبية**، إذ حظي بمساحة من الاعتراف الرسمي والحضور شبه الدائم في المهرجانات الوطنية والحياة الاجتماعية. وقد أخذت هذه المساحة مؤخراً في التوسع مع الاهتمام المتنامي بعناصر الهوية الثقافية.

من أهم التحديات التي تواجه صناعة الأغنية في المملكة، ابتداءً من التسجيل والتوزيع الموسيقي وانتهاءً بالتصوير والتسويق للوصول إلى الجمهور، في **غياب شركات الإنتاج الموسيقي**؛ حيث تنعدم الخيارات **المحلية** أمام الفنانين والمواهب الصاعدة. ويمر قطاع الموسيقى في المملكة، كباقي العالم، **بتحولات في أنماط الاستهلاك والإنتاج الموسيقي**.

الطلب العالي على التسجيلات والعروض الحية الموسيقية يعد بأرضية خصبة للإبداع والاستثمار، خصوصاً إذا تمت معالجة تحديات رئيسية يواجهها المجال من نقص في عدد المسارح المهيأة لإقامة الحفلات الغنائية ونقص كبير في استوديوهات التسجيل والإنتاج الفني المؤهلة، وكذلك نقص الكوادر الموسيقية من ملحنين وعازفين وموزعين. غير أن أهم تحديات المجال تتمثل في **الغياب التام للبنية التحتية التعليمية**، ومن هنا تأتي أهمية المبادرات في التعليم الموسيقي التي أعلنت عنها وزارة الثقافة. ومع وفرة المواهب ومؤشرات الطلب على التعليم والاستهلاك في المجال الموسيقي، يأتي تأسيس «هيئة الموسيقى» خطوة مهمة لتفعيل هذه العناصر في المشهد المحلي.

أرقام رئيسة:

950
عضواً في الفرق الغنائية الشعبية في المملكة.

240 مليون ريال
وأكثر من (5.5) مليون مستمع للموسيقى عبر الوسائل المتدفقة في المملكة.

المهرجانات والفعاليات الثقافية

أخذت المهرجانات في المملكة **بالتطور النوعي والعددي** في السنوات الأخيرة، ففي حين ركزت في البداية على الجانب التراثي تحديداً بحلة وطنية، تنامت المهرجانات وتنوعت لاحقاً بمشاركة مختلف المؤسسات والقطاعات الحكومية، بالإضافة إلى إسهام القطاع الخاص من خلال شركات تنظيم المهرجانات والفعاليات ووكالات إدارة المواهب.

وقد شهد قطاع المهرجانات والفعاليات منذ الإعلان عن رؤية المملكة 2030 **تغيرات إدارية وتنظيمية** أتاحت فرصاً للتطور والنضج وزيادة التنوع، مع إسناد أهم المهرجانات الوطنية إلى جهات أكثر اختصاصاً، إضافة إلى إطلاق برنامج «مواسم السعودية» الذي يستهدف تنمية السياحة الداخلية بإقامة فعاليات ومهرجانات مخصصة لمناطق محددة ضمن نطاق زمني محدد.

وبالإضافة إلى الهيئات الحكومية والقطاع الخاص، **لوحظت مساهمة المجتمعات المحلية** في إحياء بعض الاحتفالات والفعاليات الموسمية القديمة التي توقفت ممارستها حقبة من الزمن، كما أن عدداً من **المؤسسات الأهلية وغير الربحية** قامت بتقديم مهرجانات ثقافية للمجتمع وبرامج تعليمية وفنية.

امتد تنوع الفعاليات والمهرجانات إلى إقامة **فعاليات مستوردة** حققت جماهيرية ضخمة رغم ارتفاع تكلفة استقدامها، على عكس الفعاليات الصغيرة التي تعتمد على مشاركة أفراد المجتمع بها وكونهم عنصراً أساسياً في الفعالية وشريكا مهماً للنجاح. وبرغم بعض الجوانب السلبية، تسهم هذه المهرجانات والفعاليات المستوردة في جذب الاستثمارات، وتعزيز المهارات الإدارية وإثراء وتطوير الخبرات الوطنية. كما يسهم القطاع عامة في توفير فرص عمل بالاستعانة بالطاقات الشبابية للأعمال التنظيمية المصاحبة للفعاليات والمهرجانات.

وتعد الفعاليات الثقافية والمهرجانات **أحد أسرع قطاعات الثقافة نمواً** في المملكة، وتشير ضخامة أعداد الحضور للفعاليات والمهرجانات الثقافية إلى ارتفاع الإقبال والطلب المجتمعي على هذه الفعاليات، بالإضافة إلى حصدها الاهتمام الخارجي في مجال المشاركة والاستثمار، مما يستدعي ضرورة تطوير البنية التحتية للقطاع والخدمات المصاحبة له. ومع الانتشار الكبير للمهرجانات في مناطق المملكة في عام 2019م، ولتسهيل التعريف بها والوصول إليها **استُحدثت منصات إلكترونية لتعريف الجمهور بالفعاليات** المسجلة والمخطط لها. كما يتزايد عدد العاملين في القطاع في مقابل قلّة البرامج المقدَّمة من قبل الجامعات، وتركُّزها في دبلومات وبرامج تدريبية قصيرة.

أرقام رئيسة:

55%
نسبة المواطنين والمقيمين الذين حضروا فعاليةً أو مهرجاناً واحداً على الأقل خلال الاثني عشر شهراً المنصرمة.

350
عدد فعاليات موسم عيد الفطر في أكثر من 90 مدينة سعودية في عام 2019م.

498185
عدد زوار مهرجان سوق عكاظ في نسخة عام 2019م.

فنون العمارة والتصميم

مرت العمارة في المملكة **بتحولات عدة بين متغيرات** التقليدي والحديث، والمحلي والمستورد، والريف والمدينة، فبعد أن كانت الطرق البسيطة في البناء والإنشاء هي السائدة، جاءت الفترة من اكتشاف النفط إلى أوج الطفرة النفطية كمنعطف تاريخي تغيرت فيه الشخصية المعمارية للمملكة جذرياً. وانطلقت مع بداية فترة الخمسينيات الشرارة الأولى لمفردات العمارة الحديثة المستوردة، يمكن أن تسمى بفترة «الطليعة» التي تشكلت فيها «أوائل» تجارب العمارة الحديثة في المملكة. ثم ظهر منذ نهاية السبعينيات الميلادية اتجاه معماري عام يطرح تساؤلات مهمة عن مدى ملاءمة النتاج المعماري الجديد لهوية المملكة الثقافية. ولم ينتهِ العقد التالي حتى أصبحت **هوية النتاج المعماري ومرجعيته الثقافية مسألةً محورية في الخطاب المعماري المحلي**، على جدليتها بين مؤيد ومعارض. وانحصرت محاولات تأصيل الهوية في المشاريع الكبرى ذات الجودة العالية، وبقيت المشاريع الصغرى مثل المساكن خارج هذا السياق إلى حد بعيد.

وعلى الرغم من تسارع عملية البناء والتنمية إلا أن مهنة العمارة سارت **بخطوات متباطئة في تكوين إطار احترافي كقطاع موحد له شخصية خاصة**، كما أن الهياكل التنظيمية المتفرقة لم تتعامل مع مهنة العمارة باعتبارها جزء من البنية الثقافية للمملكة. لذلك يعد تضمينها بين مجالات وزارة الثقافة، وتأسيس «هيئة فنون العمارة والتصميم» تطوراً نوعياً يؤمل أن يوفر أول مظلة متكاملة للعمارة والمعماريين. يضاف إلى هذه التطورات الهيكلية الإيجابية استحداث الهيئات الملكية الجديدة لبعض المدن، وتركيز استراتيجياتها بشكل مباشر على القيمة المعمارية والثقافية الاستثنائية لتلك المدن.

ظهرت في الآونة الأخيرة بعض **المبادرات العملية** على عدد من الأصعدة مثل مبادرة «أنسنة المدن»، وكذلك مبادرات في تطوير مواد بناء جديدة تتواءم مع البيئة، برغم الصعوبات التمويلية والتقنية التي تواجهها. كما شهد المجال **ظهور أشكال من المشاركة المجتمعية** وخروج العمارة من القوقعة المؤسسية عبر نشوء عدد من المجموعات التطوعية النشطة.

كما ظهرت لغة معمارية عابرة للحدود وصلت إلى للمدن السعودية الكبرى فيما يسمى بظاهرة **«المدن العالمية»**، حيث تتزاحم الأبراج الزجاجية في الوسط التجاري لهذه المدن التي يتماهى شكل العمارة الحديثة فيها إلى درجة تذوب فيها الهوية. يواجه المجال **عدد من التحديات** أهمها الصعوبات التنظيمية والفجوة القائمة بين المؤسسات التعليمية والممارسة المهنية، وغياب الصوت المعماري المحلي سواءً اعلامياً في الصحافة والنشر المعماري أو تنظيمياً تحت مظلة مهنية واحدة، وندرة الجهات التي تدعم البحث والتطوير.

أرقام رئيسة:

8
مشاريع في المملكة حازت على جائزة آغا خان العالمية للعمارة.

8912
سعودية وسعودي يعملون في مهنة «مهندس معماري» (2019م).

13
قسم عمارة و17 قسم تصميم داخلي في الجامعات السعودية.

التراث

تمتاز المملكة العربية السعودية بتراث ثقافي ثري، من كنوز أثرية لحضارات تمتد لآلاف السنين، وأنماط عمرانية تتنوع بتنوع مناطقها الشاسعة، ومزيج من فنون ومعارف توارثتها الأجيال. وقد **ساهم الرواد** من جغرافيين ومؤرخين آثاريين وأدباء في حفظ هذا التراث وتدوين ملامحه منذ منتصف القرن الميلادي الماضي، حتى لحقت بهم الجهود المؤسساتية في العقود اللاحقة.

تنشط اليوم مبادرات المحافظة على التراث في إطار رسمي محفز، فحوت مبادرات رؤية المملكة 2030، على مسارات رعاية وتطوير التراث، شمل ذلك مختلف أشكال التراث المادي وغير المادي. ومع هذه **السياسات الجديدة**، يجد المجال دعماً منهجياً سواءً في استمرار عمليات التنقيب، أو ممارسات المحافظة على المواقع الأثرية والتراث العمراني وتأهيلها، وأعمال توثيق وحصر عناصر التراث غير المادي. ويتأهب القطاع **لمرحلة جديدة** بعد دخوله ضمن القطاعات الثقافية التابعة لوزارة الثقافة، وصدور قرار مجلس الوزراء بنقل نشاط التراث الوطني من حيث المبدأ من الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني إلى وزارة الثقافة في أواخر عام 2019م، وتأسيس هيئة التراث.

يلحظ نمو أعداد **مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالتراث**، وشهد العام 2019م تأسيس عدد منها، كما شهد العناية بعناصر لم تكن تحظى باهتمام واسع مثل التراث الصناعي، الذي أطلقت وزارة الثقافة مبادرة لتوثيقه على شكل مسابقة عامة، إلى جانب مسابقة لتوثيق الموروث الشعبي. لا تقوم هذه المسابقات بدور في التوثيق فحسب، ولكنها تساهم في تعزيز **المشاركة المجتمعية** كذلك.

غير أن هذه المبادرات العامة لم تكن المحرك الرئيسي **لظهور أشكال الاهتمام العام بالتراث**، إذ يمكن ملاحظة تفاعل عفوي أوسع مع عناصر التراث يتضح في عدة مظاهر، إلى جانب كثافة الحضور للفعاليات والمهرجانات التراثية المتنوعة والتي أقيم عدد كبير منها في هذا العام 2019م، وعلى رأسها مهرجان الجنادرية الوطني. وأقيم عدد من هذه الفعاليات في المواقع الأثرية والثقافية، كجزء من جهود تفعيلها **وربطها بحياة المجتمع، كمساحات للأنشطة الثقافية والاجتماعية المختلفة**، إلا أنه لا يزال ثمة ضعف في البنى التحتية، وتواضع في أعداد المواقع المؤهلة للزيارة، ينعكس أثره على معدلات الزيارة بالعموم.

بجانب القيمة الثقافية المرتبطة بصميم الهوية، توفر بعض عناصر التراث **فرصاً استثمارية**، مثل مجال الحرف اليدوية الذي يخطو اليوم خطوات نحو الاحترافية، بالإضافة إلى القيمة السياحية للمواقع الاثرية والثقافية التي على الرغم من التحسن الملحوظ في تأهيلها وتسويقها، إلا أن المجال ينتظر الكثير من التطوير في تحسين جودة الخدمات السياحية.

أرقام رئيسة:

1985
إجمالي عدد مواقع التراث العمراني التي تم حصرها.

5
عدد المواقع المسجلة ضمن قائمة التراث العالمية في اليونسكو.

7
عناصر من التراث الثقافي في المملكة مُسجلة في قائمة التراث الثقافي غير المادي في اليونسكو.

الفنون البصرية

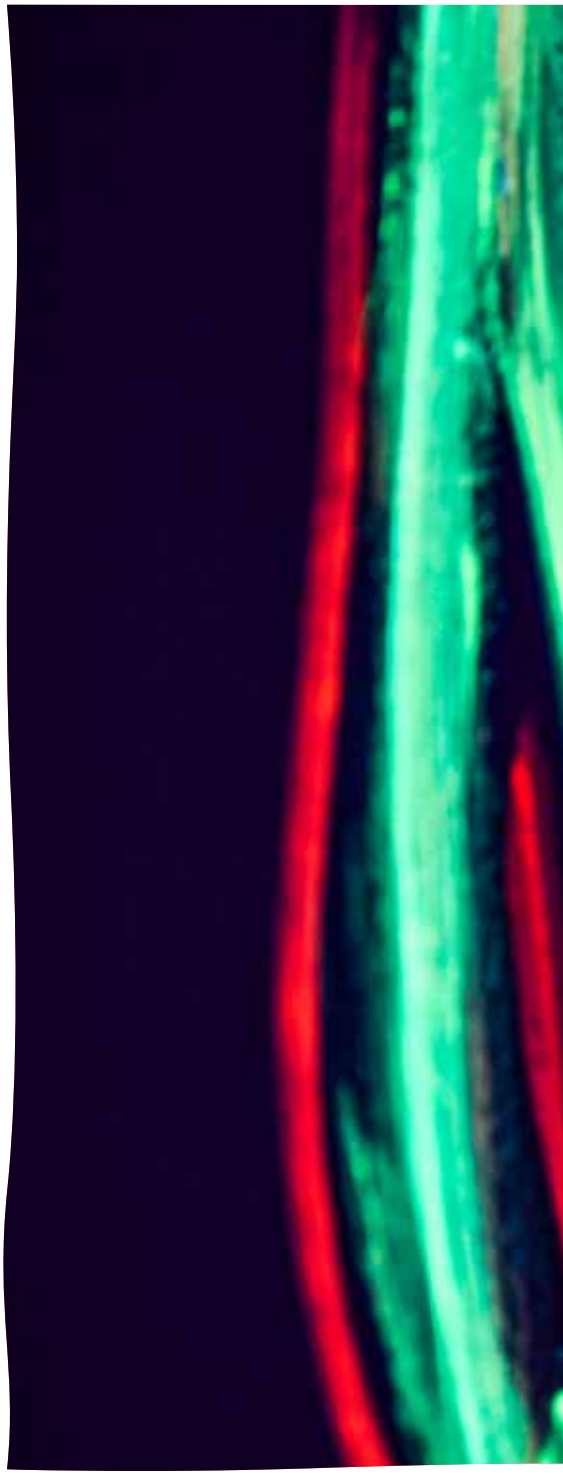

منذ معارضه الأولى التي أقيمت في الخمسينيات والستينيات الميلادية من القرن العشرين، قدم المشهد الفني السعودي أجيالاً متتابعة من الفنانين الذين أبدعوا أعمالاً في مختلف الأساليب والمجالات الفنية، وأدى التعليم والرئاسة العامة لرعاية الشباب دوراً مؤسسياً مهماً في دعم المشهد وفنانيه. وعلى الرغم من فترات تراجع فيها أداء المؤسسات، إلا أن تطور المجال استمر؛ من تناقُل الخبرة بين الفنانين إلى محاولات التجديد في الأساليب والمجالات الفنية، خصوصاً مع **مجهودات الفنّان السعودي الفرديّة والجماعية** في محاولة تطوير الوسط الفني رغم شُحّ الموارد والدعم.

خلال العقد الماضي، نشطت في المشهد الفني **موجة للفن المعاصر** دعمتها مؤسسات سعودية أهليّة فنية قدمت طليعة من الفنانات والفنانين الذين اختلفت فنونهم عمن سبقهم من حيث أشكال الممارسات الفنية ومساحات نشاطها، إذ حصدوا اهتماماً ملحوظاً في أوساط الفن العالمية. وبرغم تفاوت النظرة النقدية تجاه هذه المدرسة الفنية، إلا أنها أوجدت حالة ديناميكية قد تحفز المزيد من التداول النقدي التشكيلي المثري للمشهد الفني السعودي.

يمثل جزء كبير من فاعلية المشهد الفنّي اليوم في مزاحمة **أشكال ووسائط جديدة** للتصوير التشكيلي الذي تسيد مشهد الفن السعودي منذ أواسط القرن العشرين، إذ شغلت الأعمال النصبية (أو التركيبية) والتصوير الضوئي والفنون الرقمية حيزاً كبيراً في المعارض الفنية المهمة.

ومن أبرز ملامح اللحظة الراهنة في المجال توسُّع المشاركة الذي ظهر في كثرة عدد المعارض والنشاطات الفنية ونمو **مظاهر الفن** العام كالأعمال الفنية العفوية على جدران الأحياء في المدن، وانتعاش الأعمال النحتية وحضور الممارسة الفنية ذاتها في الفضاء العام. وفي تطور نوعي ظهر عدد من **المؤسّسات غير الربحيّة الراعية للفن** على مستوى عال من الاحترافية ووفرة الموارد لم تكن متوفرة للفنانين المحترفين والناشئين من قبل.

غير أن التطور المؤسسي الأهم جاء في تأسيس وزارة الثقافة هيئة الفنون البصرية لتنظيم المجال ودعمه. وأطلقت الوزارة عدداً من المبادرات في مجال تعليم الفنون الذي كان يشهد تحولات هيكلية خلال العقد المنصرم، وفي مقدمة هذه المبادرات الإعلان عن تأسيس أكاديميات للفنون. كما تتوفر اليوم أشكال مختلفة من **الدعم** للفنان السعودي، من ضمنها برنامج الإقامات الفنية التي غدت متوفرة في الساحة.

أرقام رئيسة:

255
معرضاً فنياً على الأقل أُقيمت في 2019م.

329
سعودياً وسعودية يعملون في مهنة «دليل معرض».

22.8%
من المجتمع السعودي يمارسون أعمالاً فنية كالنحت أو الرسم، هواية أو احترافاً.

المتاحف

مر قطاع المتاحف في تاريخه بتحولات هيكلية عديدة وارتبط تطويره **بتغيرات في السياسات العامة**، حيث تزايد الاهتمام بقطاع المتاحف بعد اعتماد برنامج خادم الحرمين الشريفين للعناية بالتراث الحضاري؛ الذي تضمنت مساراته عدة مشاريع تخص إنشاء وتطوير المتاحف بمختلف أنواعها باعتبارها عامل معزز للهوية الوطنية، مع مزيد من الالتفات نحو دورها في تنشيط السياحة. كما اهتمت عدد من المبادرات في برنامج التحول الوطني 2020، بالقطاع مع خطط لإنشاء متاحف جديدة في مناطق مختلفة حول المملكة من منطلق العناية بالمرافق الثقافية المساهمة في تحسين جودة حياة المواطنين والمقيمين. تُوجت هذه السياسات بإدراج القطاع ضمن القطاعات الثقافية التي تعنى بها وزارة الثقافة، وتأسيس وزارة الثقافة لهيئة المتاحف المختصة بالإشراف على القطاع وتطويره وتنميته.

ومع **ازدياد أعداد المتاحف** العامة في السنوات الأخيرة، لا تخلو منطقة من مناطق المملكة من متحف واحد على الأقل، ويتركز ما يقارب نصف هذه المتاحف في منطقة الرياض. كما شهدت **أعداد المتاحف الخاصة المرخصة نمواً موازياً** في أعدادها، برغم ضعف الشديد في التأهيل الذي يعتري كثيراً منها. كما تعكس السنوات الأخيرة إلى جانب الزيادة العددية بوادر **تحول نوعي**، فبعد ارتباط مؤسسة المتحف محلياً لعقود طويلة بالآثار، تم افتتاح أنواع أخرى من المتاحف ليقترب القطاع من المفهوم الأشمل للمتحف الذي لا ينحصر في نوع واحد من أنواعها. ويعاني قطاع المتاحف بالعموم من **نقص في الكوادر المؤهلة المتخصصة**؛ الأمر الذي ينبع من غياب مسار متخصص للمتاحف في الجامعات السعودية، كما لا توجد برامج تدريب متخصصة في المجال.

ولطالما كان انخفاض الثقافة المتحفية، من أكبر التحديات التي تواجه المتاحف السعودية. تزايد مؤخراً حضور **مبادرات رفع الثقافة المتحفية** من خلال تفعيل مباني المتاحف وتحويلها إلى مراكز أنشطة ثقافية ومجتمعية، عن طريق إقامة فعاليات متنوعة داخل المتحف وزيادة الرحلات المدرسية، وإتاحة العمل التطوعي. هذا وتم تفعيل عدد من القصور التراثية وتحويلها إلى متاحف وإقامة المعارض وفعاليات المهرجانات فيها. كذلك شهد عام 2019م **نشاطاً سياحياً ثقافياً** بإقامة العديد من المواسم السياحية التي تضمنت فعاليات ثقافية وزيارات للمتاحف، أو إقامة فعاليات متنوعة في مناطق المتاحف، وتوفير بيئة جذب بإقامة عروض ترفيهية لاستقطاب الزوار.

أرقام رئيسة:

303162
أعداد الزيارات للمتاحف الخاصة (2018م).

130331
عدد الزيارات للمتحف الوطني بالرياض (2019م).

84
عدد المتاحف العامة في المملكة.

217
عدد المتاحف الخاصة في المملكة.

المكتبات

كانت المكتبات دوماً جزءاً من ثقافة المجتمع السعودي كما يبدو من التاريخ الطويل للمكتبات الخاصة والوقفية. وقد شرعت المكتبات في المملكة في تبني مفهوم المكتبة الحديثة من ناحية المباني المجهزة والتنظيم والخدمات المتخصصة في وقت مبكر بعد تأسيس المملكة، ولم يكن الاهتمام بهذا المجال مقتصراً على الحفاظ على المكتبات الموجودة وتطويرها فحسب، بل إنشاء المكتبات الجديدة بأنواعها المختلفة في أرجاء المملكة، كمكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض التي تعتبر واجهة هذا القطاع محليا ودوليا.

واليوم، يشهد قطاع المكتبات بعض التطور؛ سواء على مستوى المرافق ومصادر المعلومات والوظائف الفنية والتقنية، أو مستوى البرامج والمشاركة المجتمعية. ويبرز ضمن ذلك نشاط عدد من **المكتبات العامة الرائدة** التي تواكب وتحفز ظاهرة الاهتمام بالقراءة المتنامية في المجتمع السعودي، وحققت نجاحات **في إحياء دور المكتبة كمركز معرفي ثقافي** عبر الفعاليات والمبادرات المختلفة. ويبدو تطور قطاع المكتبات العامة محصوراً في عدد محدود من المكتبات التي تحظى بدعم مستمر واستقلالية تنظيمية، فيما ظلت **المكتبات العامّة الحكومية** المنتشرة في مدن ومحافظات المملكة، والتي يبلغ عددها 84 مكتبة، تعاني من **نقص شديد في الفاعلية والتجهيزات**، ما كان له انعكاس على انخفاض أعداد زوارها.

وتتميز ضمن القطاع **مكتبات الجامعات السعودية** في حجم مقتنياتها وفي مواكبتها للتحول التقني المتسارع، وهو التحول الذي حاولت مجاراته في وقت مبكر نسبياً المكتبات المدرسية العامة ضمن تجربة تأسيس **مصادر التعلم**. وبشكل عام، يبرز عدد من المشروعات المعلوماتية التي تواجه تحدي ثورة الرقمنة في قطاع المكتبات، من أبرزها **مشروع المكتبة الرقمية السعودية** الذي يخدم المكتبات الجامعية في المقام الأول. وما تزال ظاهرة **المكتبات الخاصة** التي يمتلكها الأفراد في منازلهم وتتاح للجمهور العام مستمرة ومنتشرة في عدد من مدن المملكة، رغم تراجع أعدادها ومحدودية تطويرها الذي يعود إلى افتقار هذه المكتبات إلى موارد مادية وأياد عاملة متخصصة وتقنيات مكتبية تتجاوز قدرات الأفراد. وتبرز هنا **المكتبات الوقفية** التي تديرها الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، وفي مقدمتها: مجمع الملك عبد العزيز للمكتبات الوقفية بالمدينة المنورة، ومكتبة الحرم المكي الشريف، ومكتبة المسجد النبوي الشريف، وهي تضم مقتنيات ثمينة كانت قد نمت تاريخياً عبر إهداء مكتبات الأفراد الخاصة في أثناء حياتهم أو بعد وفاتهم لها كأوقاف، لضمان حسن إدارتها والمحافظة عليها.

إن من أبرز التحديات التي يوجهها القطاع ككل، هو ما ينتج عن ثورة الرقمنة في مجال مصادر المعلومات، **والحاجة إلى الربط الشبكي بين المكتبات**، وما يتطلبه ذلك من **سياسات للتحول الرقمي ومعايير قياسية للفهرسة**، ما زال القطاع يفتقر لتكاملها برغم وجود بعض المشروعات، مثل مشروع تأسيس الفهرس العربي الموحد والفهرس السعودي الموحد.

أرقام رئيسة:

35%
نسبة الأسر السعودية التي تملك مكتبة خاصة في منزلها.

479773
عنواناً (كتاب) ضمن مقتنيات مكتبة الملك فهد الوطنية (2019م).

2329
عدد المكتبات في المملكة بمختلف أنواعها (مدرسية، جامعية، عامة، متخصصة، وطنية).

التراث الطبيعي

تمتع المملكة العربية السعودية بمساحة جغرافية شاسعة جعلتها غنية بعناصر التراث الطبيعي ذات القيمة المادية والعلمية والجمالية، إذ حظيت بتشكلات جغرافية جبلية وبحرية وصحراوية وغابات استوائيّة، وبتنوّع إحيائي تندرج تحته العديد من أنواع الحيوانات والنباتات، بالإضافة إلى كون المملكة موطناً لعدد من الكائنات المهددة بالانقراض ومحطة رئيسية لأنواع من الطيور المهاجرة والعابرة لقارات آسيا وأوروبا وأفريقيا.

لم يبدأ الاهتمام بضرورة حماية التراث الطبيعي في المملكة ومكوناته البيئية؛ من حياة فطرية ومعالم جمالية عبر **إرساء القوانين والأنظمة البيئية وإقامة المناطق المحمية**؛ إلّا منذ الثمانينيات الميلادية المنصرمة، حين بدأت المملكة في الكشف عن كنوز تراثها الطبيعي والسعي لحمايتها عبر توقيع العديد من الاتفاقيات الدوليّة **فيما يخص حماية الحياة الفطرية وتحديد مواقعها.**

غير أن العامين المنصرمين شهدا جهوداً أكثر تركيزاً على **التراث الطبيعي كقطاع مستقل في وزارة الثقافة**، حيث تبع إعلان هذا الهدف **إعادة هيكلة بنية المؤسّسات المتعلّقة بشؤون البيئة**. أما فيما يخص الجانب الثقافي والمجتمعي، فتم إدراج التراث الطبيعي كقطاع ثقافي تعمل الوزارة على تنميته.

إلا أن العديد من **العوائق تواجه تطور القطاع**، فهناك **الأخطار الطبيعيّة** التي تتطلب شراكات مؤسّسية من قطاعات مختلفة على نطاق واسع لتجاوزها، كالتغيّر المناخي، وتدهور الأراضي الرعوية، وتناقص الغطاءات النباتية، وانكماش المواطن الطبيعية، وتلوث المياه والهواء، وغيرها. وعلى الرغم من حضور المراكز البحثية التي تسعى لمجابهة هذه الأخطار، وعلى رأسها المراكز المعنية بالتنوّع البحري والثروة السمكية، إلّا أن تأهيل القطاع التعليمي للكوادر التي تمد هذه المراكز بالخبرة العلمية والعملية يظل محدوداً مع غياب تدريس العديد من التخصصات المرتبطة بهذا المجال، خاصة في أجزائها التي تُعنى بالتراث الطبيعي.

وإلى جانب دور المؤسسات البحثية والأكاديمية في صون شروط الحفاظ على التراث الطبيعي، هناك **نمو في أعداد المبادرات المجتمعية** التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي بالقضايا البيئية. لكن، يظل التراث الطبيعي في حاجة إلى أن يصبح قطاعاً مستقلاً في الوعي المجتمعي. وتأتي في مقدمة صناعة هذا الوعي **تحفيز السياحة البيئية المستدامة** التي تقوم بالتعريف بجوانب هذا التراث من محميّات ومعالم، وخاصة أن المتنزهات البيئية هي من أهم وجهات الترفيه للمواطن السعودي، لكن ضعف البنية التحتيّة للسياحة البيئيّة وقصور التطوير الدوري لمواقع التراث الطبيعي يظلان عائقين أمام تعزيز حضور التراث الطبيعي ضمن ثقافة السياحة المحلّية الواعية بيئياً.

أرقام رئيسة:

4.33%
نسبة مساحة المناطق المحمية القائمة إلى مساحة المملكة.

26967
عدد زوار المحميّات القائمة بين عامي 2015م - 2018م.

16
محمية فطرية في المملكة.

الطعام وفنون الطهي

يعد تاريخ المطبخ السعودي أحد شواهد التنوع الجغرافي والثقافي الذي تتسم به المملكة. فبالرغم من اعتماد الطعام بشكل أساسي على الحبوب، بالإضافة إلى اللحوم والخضروات والفواكه المحلية؛ إلا أن هذه العناصر تتفاوت في طرائق تحضيرها وتوليفها تبعاً للوفرة في كل منطقة من مناطق المملكة المتسعة جغرافياً والمتنوعة من حيث الموارد المحلية، كما أسهم التبادل التجاري مع دول أخرى في إكساب المطبخ السعودي عناصر غذائية جديدة باتت جزءاً رئيسياً من أطباقه اليومية. كذلك، تأثرت مختلف مناطق المملكة الحدودية بثقافة الطعام في البلدان المجاورة لها التي تشترك معها في جذورها الثقافية ومناخها الجغرافي.

ونظراً **لندرة الجهود التوثيقية** ظلت وصفات الطعام تُتناقل شفهياً من جيل إلى جيل، مع بعض الإسهامات من كتب الطبخ وبرامج الطبخ على الانترنت. وفي ظل انعدام منهجية واضحة ودقيقة للتوثيق، لعبت المهرجانات -والتراثية منها خصوصاً- دوراً في حفظ الأكلات الشعبية وإبرازها وترسيخ هُوية المطبخ السعودي التراثي باعتباره أحد أهم مكونات التراث الثقافي.

يشهد قطاع الطهي وفنون الطعام تطوراً منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فبالإضافة إلى نشاط قطاع الفندقة، ظهرت عدة مبادرات من جهات أهلية، كما برزت جهود الطهاة السعوديين في تأسيس جمعية أهلية للطهاة وأكاديميات محدودة لتعليم الطهي، مما يعطي مؤشراً لبوادر **تشكُّل وسط مهني** يسهم في تحسين النظرة الاجتماعية لممارسة مهنة الطهي، وانعكس ذلك في تزايد ملحوظ في أعداد الطهاة السعوديين، لاسيما مع تقديم عدد من الجامعات السعودية برامج تهتم بالطهي ضمن تخصصات السياحة والفندقة، بالإضافة إلى برامج الدبلوم التي تقدمها المعاهد والكليات المعتمدة من قِبَلِ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وعدد من برامج الابتعاث من قِبَلِ عدة جهات، كما شهد العامان الماضيان **تحولاً هيكلياً كبيراً** في قطاع الطهي وفنون الطعام باعتبار انضمامه والاعتراف به كأحد **قطاعات الثقافة**، وتبع ذلك تأسيس هيئة فنون الطهي.

وقد انعكس الاهتمام بالطهي كثقافة على عدد من المناسبات الرسمية الكبيرة، حيث حضرت الأطباق السعودية، بشكل عصري، في منتدى دافوس الاقتصادي، ومؤتمر «اندابا»، وفي العشاء الثقافي الذي أُقيم على هامش زيارة سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان للولايات المتحدة الأمريكية، وفي سياق مشابه، تحضر -ولو بشكل محدود- محاولاتٌ متنامية لتطوير المطعم السعودي بأساليب عصرية لتقديم تجربة **الطعام الفاخر**.

أرقام رئيسة:

54
طالباً وطالبة ابتُعثوا لتعلُّم فنون الطهي.

27
طاهياً سعودياً مسجلاً ككبير طهاة (شيف).

34.99%
نسبة إيرادات نشاط تقديم الطعام والشراب من إجمالي الإيرادات التشغيلية للمنشآت السياحية بالمملكة (2018م).

الكتب والنشر

يعود تاريخ دخول المطبعة شبه الجزيرة العربية إلى نهايات القرن الثامن عشر الميلادي، لكن المطابع أخذت أشكالاً مختلفة مع بداية العهد السعودي، حيث مارست في بداية أمرها دوراً تجاريّاً، بالإضافة إلى كونها قناة توصيل لبلاغات وتعليمات الدولة. ومع منتصف القرن العشرين، مثلت **المطابع بنية أساسيّة للصحافة السعودية ونشوء حركة حديثة في التأليف**، خاصّة في مجال الأدب. في السنوات القليلة الماضية، كان مجال الكتب والنشر -على وجه الخصوص- من **أكثر المجالات الثقافية تأثراً بتسارع التطوّرات التقنية**، فقد لقي الكتاب المطبوع مزاحمة من أشكال أخرى من النشر، كالكتاب الرقمي والكتاب الصوتي، وبرغم ضعف التطبيقات العربية التجارية الداعمة لهذه الأشكال الحديثة، **وجد الكتاب الرقمي في المملكة قاعدة واسعة له**. وبشكل عام، ينعكس الاهتمام العام في **معدلات مرتفعة نسبياً لممارسة القراءة الحرة** خلال السنوات الأخيرة، يصحب ذلك تعدد المبادرات والبرامج الحكوميّة والأهليّة والجهود المجتمعيّة التي تشجع على القراءة وتقوية الصلة بالكتاب، ومحاولة توفيره في الأماكن العامة وتيسير الوصول إليه.

تؤكد معارض الكتب، وعلى رأسها معرضا الرياض وجدّة الدوليّان للكتاب، انتشارَ الظاهرة القرائيّة، كما تشكّل الحلقة الأقوى في قطاع الكتب والنشر السعودي، وتوفر ميزة تنافسية يمكن أن تنمو حولها صناعة مزدهرة للكتاب. ينشط سوق الكتاب بدخول العديد من الشباب السعودي من ذوي الاهتمام بالثقافة والكتاب إلى عالم النشر، حيث يُلحظ حضور **أنماط جديدة من التأليف** لكتب جماهيرية تعتمد على بساطة المحتوى والعناصر المرئية والتسويق الإلكتروني، كما يبرز نشاط معني بالترجمة في الساحة الثقافية في المملكة ينعكس في **بوادر انتعاش في نشر الكتب المترجمة**. غير أن إحصائيات نشر الكتب عامة، حتى عند أخذ أعلى مستوياتها في عام 1440هـ/ 2018 – 2019م، **تظل ضئيلة عند مقارنتها بالمستويات العالمية لإنتاج الكتب**.

تشير الإحصاءات إلى تنامي عدد دور النشر و**ضخامة سوق النشر السعودية، لكن ذلك لا يعكس بالضرورة كفاءة مجال النشر المحلي**. إذ لا يزال قطاع لا بأس به من المنشورات السعودية يأتي من الخارج؛ ليس فقط بسبب عوائق تنظيمية فحسب، وإنما بقدر أكبر بسبب عوامل مرتبطة بالسوق المحلية، من **ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف التوزيع**، مقارنة بدور نشر خارجيّة تعمل بكفاءة أكبر على هذين الصعيدين. ولمواجهة هذه العوائق، خاصّة التنظيميّة منها، يمر مجال الكتاب والنشر في المملكة **بتغييرات هيكلية**، حيث أخذت وزارة الثقافة الدور القيادي في المجال ومسؤوليات وضع الاستراتيجيات لتنميته، ومن ذلك الإعلان عن تأسيس هيئة الأدب والنشر والترجمة التي تتضمن مسؤولياتها دعم وتنظيم المجال. كما يأمل مجال الكتب والنشر أن يلمس تقدماً فيما يخص أنظمة وآليات حماية **حقوق الملكية الفكرية**، ومنها حقوق المؤلفين والناشرين، خاصّة بعد إنشاء الهيئة السعودية للملكيّة الفكرية.

أرقام رئيسة:

4.5 مليار ريال
حجم سوق النشر السعودية من حيث حجم المبيعات سنوياً (2017م).

7687
كتاباً مودعاً في مكتبة الملك فهد الوطنية عام 1440هـ/2018-2019م.

18.26%
نسبة الكتب المترجمة إلى العربية من إجمالي الكتب المودعة.

ثقافتنا هويتنا
Our culture, our identity

MOCsaudi
www.moc.gov.sa